ARCAPITA

نظرة استثمارية 2026:
الإبحار في أمواج متلاطمة

يناير 2026

مقدمة

يسهُل علينا في بداية هذا العام الجديد 2026 أن نشعر بالإرباك في مواجهة هذا الحشد من التوقعات الاقتصادية المتعددة والرؤى المستقبلية لفئات الأصول المختلفة، بينما تواصل التطورات الجيوسياسية المتسارعة تغيير معالم البيئة الاستثمارية ومحدّداتها. ولهذا فإننا نأخذ في هذا التقرير منحىً مختلفًا: نبدأه بوقفة تأمل، ثم نجري مراجعةً للعام 2025 المليء بالأحداث الصاخبة والمؤثرة، ونستخلص المحاور الاستثمارية التي نرى أنها ستكون الأكثر أهمية على مدى الأشهر القادمة.

وبعبارة أخرى، فإننا نرسم مسارًا عبر مشهد اقتصادي تتجاذبه تيارات مختلفة، ونقدم دليلًا استرشاديًا للأهداف التي نسعى إلى تحقيقها خلال هذا العام، في ظل شعورنا بالطمأنينة بعد أن رأينا أن غالبية توقعاتنا الاستثمارية للعام 2025 قد تحققت خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، وإن كان ذلك في ظل حالة من عدم اليقين الجيوسياسي أكثر استمرارًا مما توقعناه في حينه، وهو ما يدفعنا إلى التمسك بهذا النهج في استشرافنا لعام 2026.

كيف بدأ العام 2026

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في 2 أبريل 2025 فرض تعرفات جمركية جديدة على الحلفاء والخصوم على حدٍ سواء، في خطوة مثلت نقطة تحوّل أنها فعليًا حقبة العولمة التي بدأت في عام 1947. وقد انطلقت تلك المرحلة عندما أقدمت الولايات المتحدة من جانب واحد عن تفكيك الحواجز الجمركية، استنادًا إلى الإيمان بالمبادئ التي صاغها الفيلسوف الفرنسي بارون دي مونتسكيو في القرن الثامن عشر في كتابه الشهير "روح القوانين"، والقائلة إن التجارة تسهم بطبيعتها في إحلال السلام من خلال ربط الأمم بشبكة من المصالح الاقتصادية المتبادلة.

غير أن التعرفات الأمريكية التي فُرضت مؤخرًا قوبلت بقدر محدود من المعاملة بالمثل. ويُعد الاستثناء الأبرز هنا الصين نظرًا لمركزها التفاوضي القوي المستمد من هيمنتها شبه الكاملة على المعادن الأرضية النادرة، التي تُعد مدخلات أساسية في عدد كبير من التقنيات المتقدمة.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات التعرفة المعلنة في البداية كانت مرتفعة، غير أن المفاوضات اللاحقة، إلى جانب الإعفاءات والاستثناءات، أسهمت في خفضها إلى مستويات بلغ متوسطها نحو 17%. ومع ذلك، باتت سلاسل الإمداد التي جرى بناؤها بعناية على مدى عقود مضطرة إلى التكيف مع بيئة تجارية جديدة، فيما تعيد الشركات النظر في استراتيجيات التوريد وخطط الاستثمار وانتشارها الجغرافي، وغالبًا ما يكون ذلك بكلفة مرتفعة.

وعلى الصعيد السياسي، تعكس هذه التطورات تحوّلًا عالميًا أوسع. ففي عدد كبير من الدول، حققت الأحزاب المناهضة لتحرير التجارة والهجرة والتعاون الدولي مكاسب انتخابية ملموسة. ويعود هذا التفاعل السلبي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل المرتبط بالعولمة عمومًا، وباندماج الصين في الاقتصاد العالمي على وجه الخصوص. فبينما أسهمت العولمة في خفض الأسعار ورفع الدخل الإجمالي، فإن آثارها في التوزيع كانت غير متكافئة، وقد أسيئت إدارتها في كثير من الحالات.

وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، تراجع معدل التضخم خلال عام 2025، ما أتاح للبنوك المركزية حول العالم الشروع في خفض أسعار الفائدة. وفي الولايات المتحدة، أوقف الاحتياطي الفدرالي تقليص ميزانيته العمومية، في تحولٍ في السياسة النقدية من شأنه دعم الأصول الأعلى مخاطرة. وفي المقابل، شهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعًا ملحوظًا، ما أجّج مشاعر الاستياء العام وأثر سلبًا في ثقة المستهلكين. وقد نتجت هذه الزيادات في المقام الأول عن الارتفاع الحاد في أسعار الأسمدة عقب الحرب في أوكرانيا، وما رافقها من فرض تعرفات جمركية على روسيا، أحد أكبر منتجي الأسمدة عالميًا.

وفي الولايات المتحدة، بدأ الأثر التضخمي للتعرفات الجمركية ينتقل فعليًا إلى المستهلكين، ومع اتجاه الاحتياطي الفدرالي إلى اعتماد سياسة أكثر تساهلاً، برزت مخاطر قد تؤدي إلى تأخير عودة التضخم إلى مستوى 2% الذي يستهدفه الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

وفي السياق نفسه، خفضت روسيا والصين والهند وعدد من الاقتصادات الناشئة الأخرى بشكل ملحوظ مشترياتها من سندات الخزينة الأمريكية والسندات الحكومية الصادرة عن حكومات دول متقدمة أخرى، في حين عزّزت استثماراتها في الذهب، بوصفه أصلًا يتصف بالحيادية السياسية. وقد أسهم هذا التحوّل في دفع أسعار الذهب إلى مستويات قياسية غير مسبوقة بعد تسوية تأثيرات التضخم.

وفي الوقت ذاته، أدى صعود العملات الرقمية المستقرة، بدعم من قانون جينيوس 2025 GENIUS لعام 2025 في الولايات المتحدة،

إلى تعميق اندماج العملات المشفرّة في النظام المالي، وزيادة الطلب على سندات الخزينة الأمريكية المستخدمة كأصول داعمة لها. وعلى المدى المتوسط قد يؤدي الإطلاق المحتمل لعملة رنمينبي الصينية الرقمية أو عملة يورو الأوروبية الرقمية إلى بروز منافسين جدد للدولار الأمريكي.

الجدير بالذكر أن الاقتصاد الأمريكي نفسه يعتمد بشكل متزايد على محركين منفصلين. فكل ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي يشهد طفرة واضحة: من الاستثمار في مراكز البيانات، إلى استقطاب فرق البحث والتطوير، وصولًا إلى تقييمات السوق. أما خارج قطاع الذكاء الاصطناعي، فيبدو أن الاقتصاد يتسم بدرجة عالية من الاستقرار النسبي.

كما بدأت سوق العمل الأمريكية تعكس أثر الذكاء الاصطناعي، إذ يواجه الخريجون الجامعيون الجدد معدلات بطالة أعلى من المتوسط العام، نتيجة توجه الشركات إلى تقليص التوظيف في وظائف المستوى الأول، وهي وظائف أصبحت أدوات الذكاء الاصطناعي قادره على إنجاز مهامها.

> في توقعاتنا للعام 2026، من المرجّح أن تتراجع حالة عدم اليقين التي تكتنف التجارة العالمية نتيجة تكيّف الشركات والانخفاض في التعرفات الجمركية بفعل الإعفاءات وإعادة التفاوض

وفي قطاع العقارات، أدت أسعار الفائدة المرتفعة على الرهن العقاري إلى إضعاف ديناميكية سوق الإسكان ، فقد تراجعت أحجام المعاملات العقارية، مع تزايد ميل الأسر الشابة إلى خيار الاستئجار بدلاً من الشراء، في حين يتردد مالكو المنازل الحاليون في الانتقال إلى منازل أخرى، نظرًا لما يستلزمه ذلك من التخلي عن قروض ثابتة منخفضة الفائدة مقابل قروض جديدة بأسعار فائدة أعلى بكثير. ولا تزال أسعار العقارات السكنية تعكس ظاهرة "الحلقة الفارغة" حيث تتركز الزيادات في الضواحي والمناطق شبه الريفية أكثر من وسط المدن.

وفي توقعاتنا للعام 2026، يُرجح أن تتراجع حالة عدم اليقين في التجارة العالمية مع تكيّف الشركات، ومع استمرار الإعفاءات وإعادة التفاوض على التعرفات. وفي المقابل، نرى أن المخاطر الجيوسياسية آخذة في الارتفاع، وأن النظام العالمي يتجه نحو تعددية قطبية مشابهة لما كانت سائدة في المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية.

ومن المرجح أن تستمر طفرة الذكاء الاصطناعي، رغم تحذير بعض كبار الباحثين من أن التوسع السريع في البيانات وقوة الحوسبة، الذي قاد مؤخرًا تطوّر النماذج اللغوية الضخمة، قد لا يفضي بالضرورة إلى مكاسب نوعية إضافية كبيرة.

ومع دخول عام 2026، يواجه الاقتصاد العالمي توزيعًا واسعًا وغير اعتيادي للنتائج المحتملة، بما ينطوي عليه ذلك من فرص لتحقيق مكاسب كبيرة، وفي الوقت ذاته مخاطر هبوط حادة.

المحاور الاستثمارية

في ضوء الحالة الراهنة للاقتصاد الأمريكي والعالمي وهذه العوامل السائدة اليوم، نسلّط الضوء على المحاور الاستثمارية التالية التي يتميز بها العام 2026:

استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسية

المحور الأول، ألا وهو استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسية، قد يبدو واضحًا، غير أنه يمثل أيضًا ركيزةً أساسية للتقييم الأشمل للمناخ الاستثماري في العام 2026، ومن السهل جدًا تجاهله باعتباره مجرد ضجيج أو كما لو كانت الأعمال تسير كالمعتاد. كما أن تبعاته تطال الولايات المتحدة كما تؤثر في بقية دول العالم، وهذا التأثير ليس في اتجاه واحد فقط.

احتمال عودة معدل التضخم إلى الارتفاع

أحد التداعيات هو المحور الثاني: احتمال عودة معدل التضخم إلى الارتفاع. وكما هو مذكور أعلاه، فبينما تراجع التضخم في العام 2025، إلا أن هناك العديد من العوامل غير المحسومة التي قد تؤدي مستقبلًا إلى نشوء مخاطرة لعودة التضخم إلى الارتفاع، من بينها عدم تحديد رئيس جديد للاحتياطي الفدرالي الأمريكي حتى الآن، واحتمال اعتماد الاحتياطي الفدرالي سياسة أكثر ميلًا للتيسير (حمائمية)، وتوقفه عن تقليص ميزانيته العمومية، وتراجع مشتريات المستثمرين الأجانب للسندات الحكومية الأمريكية، إضافةً إلى السرعة (والطبيعة) غير المعروفة لاعتماد العملات الرقمية المستقلة من قبل شريحة أوسع من المستخدمين. وعند تذكير أنفسنا بمحور "التضخم المرحلي" خلال الفترة 2021 - 2022، عندما اتضح أن التضخم كان أكثر استدامة مما كان متوقعًا في البداية، فإننا نلتزم الحذر بشأن خارطة طريق التضخم للعام 2026 في ظل حالة عدم اليقين هذه.

استمرار نمو الذكاء الاصطناعي

المحور الثالث هو أحد التداعيات غير المباشرة الأخرى لحالة عدم اليقين الجيوسياسية: استمرار نمو الذكاء الاصطناعي، مدفوعًا برغبة الولايات المتحدة الملحّة في الفوز بسباق الذكاء الاصطناعي وتحقيق السبق في التقدم التقني، إضافةً إلى التطورات التكنولوجية، وإقبال العملاء والأسواق المالية الداعمة. وقد تناولنا هذا المحور الاستثماري بمزيد من التفصيل في تقريرنا الصادر مؤخرًا بعنوان: "الإمكانيات والضغوط: الحالة الراهنة للبنية التحتية الرقمية للذكاء الاصطناعي".

الاتجاه نحو الاستثمارات الأقصر أجلًا

في هذا المحور الأخير، ونتيجة لتأثير المحاور السابقة، وكذلك اتساع وسرعة التيارات الجيوسياسية والاقتصادية، نلحظ توجهًا لدى مستثمري الثروات الخاصة وبعض المؤسسات الاستثمارية نحو تفضيل آفاق استثمارية أقصر زمنًا. ومع وتيرة التغيّر الحالية في البيئة الاقتصادية، وما ينتج عنها من تحولات في الفرص الاستثمارية، يصبح من المفهوم أن ربط رأس المال لمدة عشر سنوات أو أكثر بات أقل جاذبية في الوقت الراهن، مقارنةً بالاستثمارات الأقصر أجلاً أو تلك التي توفر خيارات سيولة.

مجالات تركيز آركابيتا

في ضوء هذه المحاور الاستثمارية الرئيسية المتوقعة للعام 2026، نواصل تركيزنا على القطاعات التي يتوافق فيها التزامنا بمنهجية آركابيتا الاستثمارية المنضبطة مع الفرص الناشئة عن البيئة الاقتصادية الراهنة:

استثمارات محصنة من حالة عدم اليقين الجيوسياسية

في شريحة أسهم الشركات الخاصة، نفضل الاستثمار في شركات الخدمات التجارية الأساسية التي تقدم خدماتها لقاعدة عملاء محلية.

أما في شريحة العقار، فإننا نركز على الأصول العقارية الصناعية المؤجرة لمستأجرين محليين وإقليميين (بدلًا من الشركات اللوجستية الكبرى التي تكون أكثر تعرضًا لمخاطر التجارة الدولية)، إضافةً إلى القطاعات السكنية التي تستهدف قاعدة مستأجرين محليين.

الدخل الذي يخفف من مخاطر عودة التضخم إلى الارتفاع

للحماية من احتمال عودة معدل التضخم إلى الارتفاع، نفضل في استثماراتنا العقارية الأصول المؤجرة بعقود قصيرة الأجل نسبيًا تُتيح إعادة التسعير وفقًا للسوق، والتي يكون دخلها من الإيجارات مرتبطًا بمعدلات التضخم.

وفي شريحة أسهم الشركات الخاصة، نركز على القطاعات والشركات القادرة على تمرير زيادات التكاليف من خلال الأسعار التي تحصل عليها من عملائها.

استثمارات مدروسة في نطاق الذكاء الاصطناعي

بينما نتوقع استمرار نمو الذكاء الاصطناعي، فإننا ندرك أن ليس جميع الاستثمارات في هذا القطاع متساوية من حيث الإمكانيات أو مستويات المخاطر.

وعلى صعيد الشركات، نركز على الاستثمار في أفضل شركات الذكاء الاصطناعي ضمن فئتها، وكذلك الشركات التي تستفيد من تطبيقات عملية واقعية. أما في شريحة العقار، فينصب تركيزنا على فرص استثمارية مختارة بعناية في مراكز بيانات نرى أنها تحقق قيمة مستدامة وتوفر تخفيفًا لمخاطر الانخفاض في القيمة.

استثمارات لمدد زمنية أقصر

في شريحتي العقار وأسهم الشركات الخاصة، يتجه تركيزنا في العام 2026 نحو الاستثمارات الأقصر أجلاً أو تلك التي توفر خيارات سيولة. ونحن ندرك أن الوتيرة الحالية للتغير في الاقتصاد العالمي والمناخ السياسي من المرجح أن تستمر خلال الأشهر القادمة، وربما لفترة أطول، ما يخلق فرصًا مجزية إلى جانب بعض التحديات، ومن الأفضل الاستعداد لها بشكل استباقي.

ARCAPITA

نبذة عن آركابيتا

آركابيتا شركة إدارة أصول عالمية رائدة تعرض فرصًا استثمارية متنوعة وتركز على الاستثمار في أسهم ملكية الشركات الخاصة والاستثمار العقاري في أحد أسرع أسواق الثروات نموًا في العالم. وتشرف إدارة آركابيتا منذ أكثر من عشرين سنة على تقديم منتجات الشركة وخدماتها لنخبة مختارة من المستثمرين في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وتتوزع مكاتب مجموعة آركابيتا في البحرين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسنغافورة، وقد بلغ حجم استثماراتها حتى اليوم حوالي 30 مليار دولار أمريكي. وهي تمتاز بالقدرة على الاستثمار في مختلف أنحاء العالم، وتركز على القطاعات الدفاعية والتي لا تتأثر بالدورات الاقتصادية، مستفيدةً في المدى الطويل من عوامل الاقتصاد الكلي والخصائص السكانية.

تمتد خبرة إدارة آركابيتا أكثر من عشرين سنة، أنشأت خلالها منصة استثمارية عالمية للاستفادة من الفرص المتاحة في أسواقها الأساسية في الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط وآسيا.

مملكة البحرين

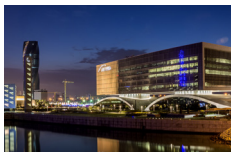

آركابيتا إنفستمنت مانجمنت ش.م.ب. (م)

مبنى آركابيتا ص.ب 1357
المنامة،
مملكة البحرين

هاتف: 8333 1721 973+

المملكة المتحدة

آركابيتا إنفستمنت أدفايزرز يو كاي ليمتد

الطابق الخامس، 16 بيركلي ستريت،
لندن W1J 8DZ
المملكة المتحدة

هاتف: 5600 824 207 44+

الولايات المتحدة

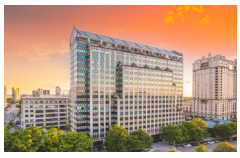

آركابيتا إنفستمنت مانجمنت يو أس إنك.

وان باكلاند بلازا، 3060 شارع بيتشتري
نورث ويست، الجناح 1650،
أتلانتا، GA 30305 - الولايات المتحدة الأمريكية

هاتف: 9000 920 404 1+

الإمارات العربية المتحدة

آركابيتا إنفستمنت مانجمنت ليمتد

مكتب 1119، الطابق 11، مركز سيجنيتشر، برج المقام،
ميدان سوق أبوظبي العالمية، جزيرة المارية
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4400 816 971+

سنغافورة

آركابيتا إنفستمنت مانجمنت سنغافورة برايفت ليمتد

1 روبنسون رود، رقم 17-00 برج أيه آي أيه،
سنغافورة 048542، جمهورية سنغافورة

هاتف: 0395 6513 65+

المملكة العربية السعودية

شركة آركابيتا المالية

الطابق الرابع عشر
مركز المملكة، الرياض،
المملكة العربية السعودية

هاتف: 114667610 966+

إشعار قانوني:

على الرغم من بذل كل الجهود الممكنة للتأكد من موثوقية البيانات المشار إليها والمستخدمة لأغراض الدراسة الواردة في هذه الوثيقة، لا يمكن إعطاء أي ضمانة بأن تلك البيانات صحيحة، ولا تتحمل شركة آركابيتا قروب هولدنغز ليمتد وشركاتها التابعة أي مسؤولية مهما كانت عن أي خطأ أو سهو. وتعكس هذه الوثيقة رأينا الذي توصلنا إليه بناءً على الدراسة والبحث، وليس المقصود منها تقديم مشورة استثمارية أو استدراج أي استثمار.

© آركابيتا قروب هولدنغز ليمتد، 2023